بهما بل الموجود والمعدوم عن ذاتيهما واما الوجود والعدم فيجوز ان يكون ثبوت العين ونفي
العين ويمكن ان يقال لما كان الوجود والعدم مساويان للموجود والمعدوم وفرد
دالا على بطلان تعريف الوجود والعدم بثبوت العين ونفي العين فلذلك لم يحاش
عن ذلك واورد في محل تعريف الوجود والعدم تعريف الموجود والمعدوم افادة
لهذا المعنى قال والاستدلال بتوقف التصديق بالتنافي عليه او بتوقف الشيء على
نفسه او عدم تركب الوجود مع فرضه او ابطال الرسم باطل اقول استدل الامام
الرازي في الملخص على بداهة تصور الوجود بوجوه ثلثه اشار المصنف الى اثنين منها
وحكم ببطلانه فقوله الاستدلال مبتدا وقوله باطل خبره الوجه الاول تقريره
ان الوجود بديهي التصور لان التصديق البديهي بالتنافي اي بالتنافي بين القضيه
ونقيضها في الصدق والكذب مثل قولنا اما ان يكون الشيء موجودا واما ان يكون معدوما
يتوقف على تصور العدم ضرورة توقف التصديق على تصور اطرافه وما يتوقف عليه
البديهي اولى بان يكون بديهيا فتصور الوجود والعدم بديهي الوجه الثاني تقريره
ان الوجود بديهي التصور لانا تصورناه فتصوره اما بالبديهة او بالكسب اذ لا واسطه
بينهما والثاني ممتنع فيلزم الاول وانما قلنا ان الثاني ممتنع لانه لو كان كسبيا يلزم
توقف الشيء على نفسه او عدم تركب الوجود مع فرضه مركبا او التعريف بالرسم وكل من
هذه الاقسام باطلة وانما قلنا انه يلزم احد هذه الامور لانه لو كان كسبيا فاما
ان يعرف بنفسه فيلزم توقف الشيء على نفسه او باجزائه وتلك الاجزاء اما وجودات فيلزم
توقف الوجود على نفسه وكذا يلزم توقف تعريفه على نفسه سوا كان مفهوم تلك
الوجودات هو الوجود من حيث هو او الوجود ~~...~~ مقيد وما غير وجودات فلا بد
وان يحصل عند اجتماعها امر زايد والا لكان الوجود محض ما ليس بوجود وهو محال
فذلك الزايد هو الوجود وتلك الاجزاء معروضاته فيلزم ان يكون الشيء كبعض معروضاته
لاجزائه وقد فرض التركيب فيه واما بامور خارجة فيلزم ان يكون التعريف بالرسم واما بطلان
القسم الاول والثاني فظاهر واما بطلان القسم الثالث فلان الامر الخارجي انما
يعرف الشيء اذا علم كونه مساويا له لامتناع تعريفه بالاعم لانه اقل درجات التعريف
التمييز والاعم لا يصلح له وبالاخص لانه اخفى والعلم بمساواته له يتوقف على العلم
بالشيء لانه دوري وبما عداه وهو ممتنع لامتناع احاطة الذهن بالامور الغير
المتناهيه لا يقال لا نسلم انه ان حصل عند الاجتماع امر زايد يلزم ان يكون
التركيب في معروض الوجود لا فيه وانما يلزم ذلك لو كان الوجود هو ذلك الزايد فقط
واما اذا كان الوجود هو ذلك الزايد مع تلك الاجزاء فلا يلزم ذلك لانا نقول
اذا كان الوجود هو الزايد مع الاجزاء يكون الزايد جزءا له فنقول الجزء الذي هو
الزايد اما ان يكون وجودا فيلزم توقف الشيء على نفسه او غير وجود فيلزم ان يكون

الوجود

الوجود محض ما ليس بوجود وهو محال واما بيان بطلان الوجه الاول من الاستدلال فتقريره
ان يقال لا نسلم ان ما يتوقف عليه التصديق البديهي اولى ان يكون بديهيا فان
التصديق البديهي هو الذي لا يتوقف حكم العقل فيه الا على تصور طرفيه فيجوز ان يكون
كل من تصور طرفيه او احدهما كسبيا مع انه سابق على البديهي ولان سلمنا ذلك
لكن التصور السابق على التصديق هو التصور بوجه ما كما عرفت في المنطق وبداهة
التصور بوجه ما لا تقتضي بداهة التصور بالحقيقة ولا بداهته من كل الوجوه فيجوز
ان يكون تصوره بوجه ما بديهيا وتصوره بحسب الحقيقة او من كل الوجوه غير بديهي
والمطلوب بالتعريف تصوره بحسب الحقيقة او بوجه اخر غير الوجه البديهي وقيل
في بيان ابطال هذا الوجه ان التصديق ان كان بديهيا مطلقا الى جميع اجزائه لم يحتج
الى دليل والا لم يفد واجيب بان بداهته مطلقا تتوقف على بداهة العلم
بالجزء لا على العلم ببداهة العلم بالجزء ويجوز ان يكون العلم بالجزء بديهيا ولم
نعلم بداهته فيثبت بالاستدلال ويمكن ان يقال في ابطال هذا الوجه ان هذا التصديق
ان علم انه بديهي مطلقا لا يتوقف على العلم ببداهة العلم بالجزء لان العلم
ببداهته مطلقا بدون العلم ببداهة الجزء محال واما بيان بطلان الوجه الثاني
من الاستدلال فتقريره لا نسلم ان اجزاء الوجود اذا كانت غير وجودات وحصل عند
اجتماعها امر زايد يلزم ان يكون الوجود محض ما ليس بوجود او تقدم الشيء على نفسه
وانما يلزم ذلك ان لو كان الوجود هو الزايد مع سائر الاجزاء وهو ممنوع لجواز ان يكون
هو الاجزاء جميعا فلا يلزم ان يكون عارضا للاجزاء لان الاجزاء مقومات له ولا كونه جزءا
من الوجود حتى يلزم تقدم الشيء على نفسه او كون الوجود محض ما ليس بوجود لا يقال
اذا كان كل واحد من الاجزاء داخلا في الوجود يكون جميع الاجزاء داخلا ايضا فلا يكون
جميع الاجزاء الذي هو داخل فيه نفسه لانا نقول لا نسلم انه اذا كان كل واحد
داخلا يكون الجميع داخلا فليس اذا صح حكم على كل واحد صح على الجميع وايضا لو صح ما ذكرتم
لزم نفي جميع المركبات وهو باطل بالضرورة وان سلمنا انه يمتنع التعريف باجزائه
ولكن لا نسلم ان التعريف بالرسم لا يتحقق له لانه يتوقف على العلم بالمساواة قلنا لا نسلم
انه يتوقف على المساواة في نفس الامر لا على العلم بها سلمنا لكن العلم بالمساواة لا يتوقف
الا على تصور الشيء بوجه وتصور ما عداه بوجه ما لا يلزم المحال ولا الاحاطة بالتفاصيل
مفهوم نقيضه بالامور الغير المتناهية قال وتردد الذهن حال الجزم
بمطلق الوجود واتحاد مفهوم نقيضه وقبوله القسمة يعطي الشركة اقول
لما فرغ من بيان تصور الوجود شرع في بيان اشتراكه اتفق جمهور المحققين على ان الوجود
مشترك بين جميع الموجودات معنى وخالفهم الاشعري وذهب الى ان وجود كل شيء عين
ماهيته وليس الاشتراك الا في لفظ الوجود واختار المصنف مذهب الجمهور واحتج عليه

Copyright © King Saud University